



بثينة خليفة قاسم

كاتبة من البحرين

## الخليج .. وتحديات

## المرحلة المقبلة

إن كانت الفترة التاريخية التي نعيشها عن التجارب والانصياع، إذ هي فترة جني الثمار وليس زرعها! فهل يفلح مجلس التعاون الخليجي في تضييد جراحات الزمن؟!



■ يصادف الخامس والعشرين من شهر مايو الذكرى السادسة والعشرين لتأسيس مجلس التعاون الخليجي الذي أسس عام 1981 بين دول منطقة الخليج الست (السعودية، الكويت، الإمارات، سلطنة عمان، قطر ومملكة البحرين). لما يجمعها من أواصر وسمات ذات خصوصية حيث الموقع الجغرافي المتقارب والتاريخ المشترك وتمايز أنظمتها السياسية الحاكمة وكذا تشابه عادات وتقاليد شعوبها.

ومما لا شك فيه أن مجلس التعاون الخليجي أسهم في تبني دول المجلس لذات المواقف تجاه العديد من القضايا السياسية، إذ قلما تجد نظاماً سياسياً في منظومة دول الخليج قد انفرذ بموقف أو رأي تجاه القضايا التي تعاني منها منطقة الخليج أو المنطقة العربية عموماً..

ومن الأمور التي تحسب لصالح مجلس التعاون الخليجي قدرته على الصمود والثبات في وجه التحديات والتغيرات ما يزيد عن ربع قرن من الزمان، وهو في ذلك يتميز عن كثير من مجالس انهارت قبل أن يبصر وجودها النور، فمجلس التعاون العربي ( مصر، العراق، الأردن واليمن ) انهار لمجرد دخول القوات العراقية الأراضي الكويتية في أغسطس 1990، ومجلس الإتحاد المغاربي لا نلاحظ له أي انعكاسات أو مردودات لدى صنع القرار في دول المغرب العربي، أما جامعة الدول، فقد أنشئت بإيعاز خارجي ولم يوضع في "ماكينزم" الجامعة ما مؤداه تحقيق الوحدة العربية إذ هي - أي الجامعة - سعت منذ باكورة نشأتها إلى تكريس واقع القطرية للدول الأعضاء.

بيد أن صمود المجلس وحده غير كافٍ لدحض إخفاقاته في تحقيق ما تتطلع له شعوب منطقة الخليج من آمال وأمانى كتوحيد العملة الخليجية، إلغاء عقبات حواجز الحدود الجغرافية وحرية التنقل بين دول المنطقة، الحفاظ على الهوية العربية.. وهذا شيء غير مستبعد إذ قلما تتلازم تطامع الشعوب وأحلامها بنظرة قادتها وحكامها، فالأولى تنظر نحو تحسين مستوى المعيشة ورفع الدخل، والأخرى تشغلها مشاريع التسلح وحل الخلافات الحدودية مثلاً - كالخلاف الذي تم تسويته في محكمة العدل الدولية بين مملكة البحرين وقطر على جزر حوار، والخلافات العالقة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول جزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى - أو تسوية النزاعات القائمة بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء.

وقد طالعنا القمة التشاورية التاسعة لقادة مجلس التعاون الخليجي التي احتضنتها الرياض من قلق خليجي متنامي تجاه برنامج طهران النووي وتداول مشوب بالحدز إزاء موجة التفاعل الإسرائيلية مع المبادرة العربية للسلام، الأمر الذي يجعلنا نتوقع سلفاً ما ستؤول إليه نتائج قمة مجلس التعاون وما ستتضمنه من توصيات، والجميع في ذلك يحفظ مصالحه !

وقد أدرك قادة المجلس أهمية التحرك صوب كسب ثقة المواطن الخليجي بإنجازاته ومكتسباته، فعمد إلى إدخال عنصر الاهتمام بالمواطن الخليجي في جدول أعماله، إذ

نلاحظ فتح مكاتب عديدة في أكثر من بلد خليجي لتبادل الخبرات وتوظيف العاطلين عن العمل بين الدول الأعضاء.

وعليتنا كمواطنين غيورين على مستقبل أوطاننا وأبنائنا أن نوصي قادتنا خيراً بالنظر جدياً مستقبل الوطن العربي عموماً ومنطقة الخليج تحديداً، وأنني أرى كفيراً بأن المستقبل القادم للعلم والبحث العلمي، وذلك لأن مصادر الطاقة ( نفط، غاز طبيعي ) معرضة للضبوب، وعليه فإننا نحث قادتنا إعطاء مراكز البحوث والدراسات مزيداً من الاهتمام والدعم الحكومي وعدم جعلها عرضة للانهايار، كما يجرنا الحديث عن البحث العلمي إلى التطرق لمسألة إمكانيات انضمام اليمن إلى "مجلس التعاون الخليجي"، لما يحويه من طاقات بشرية وفكرية هائلة في شتى الميادين..

و يحاول اليمن منذ عام 1996 إلى الدخول لمنظمة مجلس التعاون الخليجي، إلا أن دول المجلس لم تتخذ موقفاً حاسماً من الاندماج، (إذ أن اليمن لا يزال يعمل على إصلاح قوانينه لجعلها أكثر تطابقاً مع معايير المجلس، وينسجم عدد كبير من هذه الإصلاحات كالحملة ضد الفساد، مع خطوات يتخذها اليمن إرضاءً لمانحين آخرين مثل الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي، لكن وتيرة التغيير بطيئة وعدد كبير من الإصلاحات هو في شكل أساسي حبر على ورق، ومخصص للاستهلاك الخارجي أكثر منه لتحفيز تغيير حقيقي في البلاد) حسبما يقول الباحث غريغوري د. جونسن في تقريره المنشور في نشرة الإصلاح العربي التي يصدرها معهد كارنيجي.

شخصياً لا أرى أن التفاوت الاقتصادي هو أس الخلاف في انضمام اليمن للواء المجلس، وإن كان المجلس يعد بمثابة مشجب خلاص لليمن، إلا أننا لا بد أن نقر بأن اندماج اليمن في المجلس سيفتح آفاق أوسع لعمل الإخوة اليمنيين في منطقة الخليج والاستغناء عن العمالة الآسيوية التي بدأت تززع كيان المجتمعات الخليجية وتهدد هويتها من أكثر من جنسية غير عربية، وأتساءل لو يتم استبدالها بأشقائنا من اليمن السعيد، لاستطعنا الحفاظ على التركيبة الاجتماعية والهوية العربية خالصة دونما شوائب أو روايب..

واليوم، نتطلع الأنظمة السياسية والمجتمعات الخليجية بشئ من الحدزاء اية مغامرة عسكرية ضد إيران، حيث تدرك جيداً الآثار السلبية لمثل هذه الحروب على التنمية والاستقرار.

والمجتمعات الخليجية بطبقة مفكرها ومنتقضيها ومؤسساتها المدنية تنظر للمسألة من منطلق الحفاظ على هويتها العربية، وللعلم فإنه من خلال احتكاكي بشريحة كبيرة من المعارف والعلاقات الاجتماعية ذات الأصول الإيرانية، أستطيع القول بأن كثيراً منهم متعاطف مع توجيه ضربة لإيران، بل ويسوغ لها المبررات والحجج!

وعلى الأنظمة السياسية في منطقة الخليج أن تحاول جاهدة إنقاذ ما يمكن إنقاذه، وتجنب المنطقة شبح الحرب وإن كانت الفترة التاريخية التي نعيشها "عن التجارب والانصياع، إذ هي فترة جني الثمار وليس زرعها!

فهل يفلح مجلس التعاون الخليجي في تضييد جراحات الزمن؟! ■